



كوٲ ماري عبراق

داد كايب بالآبي ئيئتيجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٤٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢١ / ٨ / ٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز- المدعى عليه - /١- وزير البلديات والأشغال العامة / إضافة لوظيفته وكيلته الموظفة الحقوقية بشرى طالب نجم .
التمييز عليه - المدعى - /رحمن كاظم حاتم وكيله المحامي جبار مظهر علي .

الإدعاء /

ادعى المدعى (التمييز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق ان استحصل موافقة السيد وزير النفط لإنشاء محطة وقود في القطعة المرقمة (٣٥/مقاطعة ٥) أم الهوى واستحصل موافقة الجهات الرسمية الأخرى . إلا أن المدعى عليه الثاني مدير عام التخطيط العمراني / إضافة لوظيفته لم يوافق على منحه الإجازة كونه مشمول بالضوابط التي تقضي بان تبعد كل محطة عن المحطة الأخرى بمسافة (خمسة عشر) كيلو متر ، وادعى انه غير مشمول بهذه الضوابط باعتبار ان الضوابط المعممة بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء صدر بعد سنة من حصول المدعى على موافقة وزير النفط على إنشاء المحطة . وبعد ان حصر المدعى دعواه بالمدعى عليه الأول وصرفه النظر عن المدعى عليه الثاني المدير العام للتخطيط العمراني وبعد ان أجرت المحكمة تحقيقاتها في الدعوى وسماعها لطلبات ودفع الطرفين أصدرت بتاريخ ٩/٥/٢٠١١ وبعدد اضبارة (٣٩٨/ق/٢٠١٠) حكماً يقضي بالزام المدعى عليه (التمييز) / إضافة لوظيفته بمنح المدعى الموافقة على إنشاء محطة وقود على قطعة الأرض المرقمة (٣٥/٥) ام الهوى في ناحية أبي غرق . ولعد فتاعة التمييز المدعى عليه بالحكم المذكور بادر الى الطعن فيه تمييزاً بلاحتسه التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٦/٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئبنتجادي



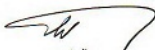
جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا


العدد : ٤٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١١

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك لان المدعي (المميز عليه) لم يستحصل على موافقة الجهة القطاعية المختصة بإنشاء محطات الوقود وهي (المديرية العامة للتخطيط العمراني) التابعة لوزارة البلديات والأشغال العامة ، قبل استحصل الموافقات الأخرى من الجهات الرسمية وبالاستناد الى تعميم وزارة الحكم المحلي – مديرية البلديات العامة المرقم (١١٤٥) في ١٩٨٥/١/٢٠ . أما ما ذهب اليه المحكمة ان الضوابط التي وافقت عليها الأمانة العامة لمجلس الوزراء لاتسري على المدعي وإنما تسري على الحالات اللاحقة باعتباره انه كان قد قدم طلب إنشاء المحطة في وقت سبق هذه الضوابط فالعبرة ليس بتقديم طلب الموافقة وإنما العبرة بموافقة الجهة القطاعية والموافقات النهائية على إنشاء المحطة ، وان الضوابط المذكورة لاتسري على المحطات القائمة والتي حصل أصحابها على الموافقات بإنشائها . وعليه فإن دعوى المدعي واجبة الرد وكان على المحكمة رد الدعوى ، لذلك قرر نقض الحكم المميز وإعادة الاضبارة الى محكمتها لإتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٨/٢١ .



الرئيس
مدحت المحمود



العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
محمد صائب النقشبندى


العضو
حسين أبو النمن

علاء حسين